

بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية
-الجدور الفكرية والمضمون -

أ. رابح لونيبي
جامعة الجزائر

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 أهم وثيقة إيديولوجية من ضمن وثائق الثورة خاصة من ناحية البناء المستقبلي لدولة الاستقلال، وتعود هذه الأهمية مقارنة بوثيقتي الصومام وطرابلس إلى عدة أسباب ومنها أنها الأكثر تعبيراً عن التوجهات السائدة في المجتمع لأنها صيغت في ظرف كان أصحابها يحتاجون إلى اكتساب أغلبية الشعب إلى جانبهم عكس وثيقة طرابلس مثلاً التي صاغتها فئة محدودة في ظرف صراع سياسي حاد بين مختلف القوى من أجل السيطرة على دواليب الحكم بعد الاستقلال، والذي تحكمت فيه موازين القوة⁽¹⁾، وهذا لا ينفي غناها النظري مقارنة بالوثائق الأخرى. أما وثيقة مؤتمر الصومام التي كثيراً ما يستند عليها البعض كمرجعية لبناء الدولة فإن قراءتها المتأنية تثبت أنها ركزت أكثر على تنظيم الثورة وأهملت نوعاً ما مسألة بناء الدولة باستثناء بعض الإشارات التي كانت موجهة إلى الرأي العام الغربي عامة والفرنسي خاصة أكثر من مما كانت موجهة إلى الرأي العام الداخلي مادام أن فئات كبيرة من الشعب الجزائري قد احتضنت الثورة، وهذا عكس بيان أول نوفمبر الذي كان موجهاً إلى الداخل لاكتساب الشعب.

يلاحظ القارئ لبيان أول نوفمبر أنه يضم ثلاث محاور أساسية أحدها ظريفي وأصبح اليوم جزء من التاريخ ويتمثل في الإشارة إلى

العوامل والظروف التي دفعت أصحاب البيان إلى إشعال فتيل العمل المسلح، أما المحور الثاني فيتعلق بالصراع مع الاستعمار ووضع الشروط الواجب توفرها لأي تفاوض مع السلطة الاستعمارية، أما المحور الثالث الذي يبقى ساري المفعول حتى بعد استرجاع الاستقلال فهو الجزء المتعلق بالأهداف المستقبلية للثورة وبعبارة أدق مبادئ وأسس الدولة الوطنية، والتي جاءت في البيان بالصيغة التالية.

" الهدف : الاستقلال الوطني بواسطة.

1 - إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2 - احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني".
كما أن هناك إشارات لمبادئ وأسس أخرى واردة في البيان كسيادة الأمة ومقومات الهوية ودوائر الانتماء التي سنشير إليها في حينها.

إن دراسة وثيقة بيان أول نوفمبر تطرح أمام الباحث عدة تساؤلات وإشكاليات وعلى رأسها لماذا فشل الجزائريون في تطوير وإثراء الوثيقة كي تتجسد على أرض الواقع كقيم ونصوص ومؤسسات مثلما فعل الأمريكيون مثلا الذين تمكنوا من الانطلاق من وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكي عام 1776 ليضعوا

قيما ومؤسسات ودستورا مازال صالحا إلى حد اليوم وبقي ساري المفعول لأكثر من قرنين من الزمن، بالرغم من أن بيان أول نوفمبر أغنى من ناحية المبادئ والأفكار والأسس الفلسفية مقارنة ببيان الاستقلال الأمريكي، ونفس الأمر يمكن ملاحظته بالنسبة للثورة الفرنسية 1789 والتي استطاعت أن تضع من ثلاث كلمات ومبادئ "الحرية، الإخاء، المساواة" دولة ثابتة بفعل قيم ومؤسسات تابعة من هذه الكلمات الثلاث.

يمكن أن يفسر هذا العجز الجزائري في نظرنا بتركيز الجزائريين على العمل السياسي والعسكري على حساب الإثراء الإيديولوجي والتفكير فيما بعد الاستقلال، بالإضافة إلى تهميش المثقف والمفكر الذي بإمكانه القيام بهذه العملية، والذي أصبح مجرد موظف لدى صناع القرار سواء أثناء الثورة المسلحة أو بعد استرجاع الاستقلال. وتعد الأمر أكثر بفعل الصراع السياسي الذي عرفته البلاد عشية الاستقلال حيث تحولت تلك المبادئ والأفكار إلى مجرد شعارات جوفاء ترفعها كل الأطراف المتصارعة لإعطاء الشرعية الثورية لنفسها مما أدخل الغموض حول مفهوم ومضمون هذه المبادئ، فأصبح كل طرف من الأطراف المتصارعة يعطي مضمونا ومفهوما لتلك المبادئ حسب مصالحه الإيديولوجية والسياسية والتطبيقية. هذا ما يدفعنا إلى طرح

إشكالية المضمون والمفهوم لهذه المبادئ والقيم التي توطنها كل الأطراف، ولحل هذا الإشكال علينا توضيح المنهج الواجب اتباعه.

1 - الإشكالية والمنهج

يعود الاختلاف والغموض الذي لف مبادئ أول نوفمبر 1954 إلى تعدد القوى السياسية والإيديولوجية والطبقية التي شاركت في الثورة المسلحة، فأصبح كل طرف يقرأ ويفسر البيان حسب مصالحه سواء كانت إيديولوجية أو طبقية، كما أن الأفكار السياسية في بيان أول نوفمبر قد استخرجت في أغلبها من موثائق الاتجاه الاستقلالي خاصة وثائق المؤتمر الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي انعقد في أبريل 1953، وإن الدراسة المتأنية لإيديولوجية الاتجاه الاستقلالي منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا مروراً بحزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تبين لنا أنها كانت تتقي أفكارها من ثلاث مرجعيات فكرية وهي الإسلامية والماركسية والليبرالية كما حددتها مبادئ الثورة الفرنسية، ثم تقوم بعملية المزج والتوفيق بين مختلف هذه الأفكار المنتقاة لتظهر فيما بعد كإيديولوجية وطنية نابعة من ذات الأمة، وقد انعكست هذه العملية على وثيقة بيان أول نوفمبر، ونشير إلى أن هذه الظاهرة ليست خاصة بالحركة الاستقلالية في الجزائر فقط بل هي تنطبق على كل التيارات

الوطنية والقومية التي تسعى جاهدة لإرضاء وجمع أكبر عدد ممكن من القوى الإيديولوجية والطبقية السائدة في المجتمع حولها. ويتطلب ذلك أيضا نوع من المرونة للمبادئ وعدم التفصيل في البرامج.

إن من أهم سلبيات هذه الظاهرة هو إعطاء فرصة لبعض المعادين للمبادئ الواردة في وثيقة بيان أول نوفمبر إلى التخلي عنها بدعوى تضارب المفاهيم والغموض التي يلغها، لكنها بالإمكان أن تكون مصدر قوة لأن كل تيار فكري أو إيديولوجي أو طبقة يجد نفسه داخل البيان بشكل أو بآخر مما يحوله إلى عامل جمع ومنطلقا لبناء دولة الاستقلال. وكى نتجاوز الغموض والخلاف الذي يسود مفهوم مختلف المبادئ الواردة في بيان أول نوفمبر يجب علينا عدم قراءة تلك المبادئ بالمفاهيم السائدة اليوم بل علينا العودة إلى روح الفترة الذي كتب فيه البيان وتبيان مختلف المفاهيم والمضامين السائدة آنذاك حول هذه المبادئ. وللوصول إلى ذلك علينا بالبحث حول هذه المضامين في مواثيق الأحزاب الوطنية خاصة مواثيق الاتجاه الاستقلالي الذي كان وراء إشعال فتيل الثورة خاصة وأن صياغة بيان أول نوفمبر قد تم بالعودة إلى مواثيق حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بشكل خاص، ولا نكتفي بذلك بل علينا بالعودة إلى مختلف المواثيق التي جاءت بعد اندلاع الثورة ومختلف المفاهيم التي أعطتها للمبادئ الواردة في وثيقة البيان. كما

حاولنا تتبع ذلك من خلال صحيفتي "المقاومة الجزائرية" ثم "المجاهد" بصفتها لسان حال جبهة التحرير الوطني، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسيين وهما أن هاتين الصحيفتين كانت موجهة إلى الخارج أكثر من الداخل وبالضبط إلى الرأي العام الدولي سواء كان عربيا بالنسبة للنسخة العربية للمجاهد أو غربيا وفرنسيا بالنسبة للنسخة الفرنسية⁽²⁾. أما العامل الثاني فهو أن كتابها ليس لهم نفس التوجه الإيديولوجي، فكان كل كاتب يترك بصماته الفكرية مهما كانت رقابة القيادة العليا للثورة لما يكتب في الجريدة خاصة وأن مسألة الأفكار والإيديولوجيات والمفاهيم قد أهملت نوعا ما في تلك الفترة، ولم يعط لها اهتماما وافيا ويتم التركيز على الجانب العسكري والسياسي والدبلوماسي، كما تم تجنب الدخول في التفاصيل البرمجية والمفاهيمية بهدف عدم إثارة خلافات إيديولوجية وطبقية قبل تحقيق الهدف المشترك للجميع وهو استرجاع السيادة الوطنية. كما يجب أن نضع في الحسبان أن ما يعبر عنه هؤلاء الكتاب ليس بالقطع هو انعكاس لأفكار الجماهير ومجاهدي الجبال الذين اضطروا إلى تسليم عملية التنظير والأدلجة لعناصر تخرج الكثير منها من المدرسة الاستعمارية وتأثر بأفكارها بشكل أو بآخر ويختلفون

عنهم في القناعات في الكثير من الأحيان وينطبق هذا خاصة على النسخة الفرنسية للمجاهد.

ويمكن أن يطرح على الباحث سؤالاً مشروع وهو : هل المبادئ الواردة في بيان أول نوفمبر كانت تعبر فعلاً عن جميع القوى السياسية السائدة آنذاك كي نأخذ بها كمبادئ وأسس للدولة الوطنية؟ ونرد على ذلك بالإيجاب لأن أغلب القوى عشية الثورة أصبحت تتحدث عن "جمهورية جزائرية ديموقراطية واجتماعية" سواء كان ذلك الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي كان سابقاً إلى ذلك منذ تأسيسه ثم تبعته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي وضع نفس الهدف في لائحة مؤتمره الثاني عام 1953 وخاصة أنه يجمع عدة توجهات فكرية، أما العلماء فكانوا على اتفاق تام مع الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري حيث تقترب طروحاتهم من "الطروحات الدستورية لفرحات عباس وجماعته"⁽³⁾، أما الشيوعيون فكانوا يتحدثون عشية الاستقلال عن "جمهورية ديموقراطية جزائرية"⁽⁴⁾ دون أن يوضحوا ما يقصدونه. كما نجد ترديد لمختلف المبادئ التي وردت في بيان أول نوفمبر لدى أغلب التيارات السياسية مما يتطلب التوصل إلى مفهومها الحقيقي أو الغالب في المجتمع باتباع المنهج الأنف الذكر.

2- مبادئ الدولة الوطنية : الجذور الفكرية والمضمون

يحتوي بيان أول نوفمبر 1954 عدة مبادئ أساسية يجب أن تقام على أساسها الدولة الوطنية وهي الجمهورية - الديمقراطية والحريات - العدالة الاجتماعية - سيادة الأمة - السيادة التامة للدولة - المبادئ الإسلامية كإطار للدولة - الوحدة المغربية في إطار انتماء عربي وإسلامي. ونحاول تحليل مضمون هذه الأسس والمبادئ.

1 - الجمهورية كنظام للحكم :

لم يرد مصطلح "الجمهورية" في بيان أول نوفمبر، لكن هذا لا يعني أن أصحابه يؤمنون بنظام آخر للحكم غير النظام الجمهوري، وتعود عدم الإشارة إلى سببين أولهما أن النظام الجمهوري كان بديهيا لدى أغلب الجزائريين لعدم وجود أسرة مالكة قبل الدخول الاستعماري إلى الجزائر عام 1830، فقد كان النظام من قبل هذا التاريخ "جمهوريةا أوليغارشيا" بإعتراف المؤرخين الفرنسيين ذاتهم أي أن الجزائر لها ماض جمهوري نوعا ما إن صح التعبير والذي يحتاج إلى دقة علمية أكثر ليس مكانه في هذه الدراسة.

أما السبب الثاني لعدم وروده في البيان فهو خوف أصحابه من الوقوع في التباس لدى الرأي العام الجزائري والفرنسي على حد سواء لأن إيراد عبارة "جمهورية جزائرية" في البيان يمكن أن يعطي

انطباع أن المقصود به هو "الجمهورية الجزائرية" التي كان يدعو إليها الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري لفرحات عباس والتي تربط فيدراليا مع فرنسا. ولهذا نلاحظ التركيز على "ذات السيادة" بهدف التوضيح والتدقيق. ولم يمنع هذا الخوف من ترديد مصطلح "الجمهورية" بكثرة فيما بعد في مختلف موثيق ونصوص جبهة التحرير الوطني.

ونشير إلى أن الشيوعيون هم أول من استخدموا مصطلح "الجمهورية" في الجزائر متأثرين بالجمهوريات السوفياتية، ثم استعمله بكثرة الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري منذ تأسيسه عام 1946، وأطلقه على لسان حاله "الجمهورية الجزائرية"، أما الاتجاه الاستقلالي فلم يشر بتاتا في موثيقه وبرامجه إلى هذا المصطلح إلا بعد المؤتمر الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية عام 1953 أين قال أن دولة الاستقلال تكون "دولة جمهورية" لأن "عهد الملكية مضى وانقضى" حسب مزغنة آنذاك⁽⁵⁾. ويظهر جليا مدى تأثير إلغاء الثورة المصرية للملكية على هذا الاتجاه، وكأن في الماضي كانوا يتحاشون المصطلح خوفا من فقدان الدعم لدى الأنظمة العربية التي تسودها أنظمة ملكية، لكن نعتقد أن السبب الرئيسي لعدم الإشارة إلى "الجمهورية" كمصطلح لدى الاتجاه الاستقلالي قبل 1953 ولو تمت الإشارة إليه من ناحية المضمون يعود إلى الالتباس الذي لصق بهذا المصطلح على

يد بعض الاندماجين الذين كانوا يكثرون الحديث عن النظام والمبادئ الجمهورية التي يجب على فرنسا نشرها في صفوف الجزائريين والتي اختلطت بالفرنسة واللائكية ومسح الشخصية والقضاء على القيم الحضارية للشعب الجزائري⁽⁶⁾.

وعلى عكس "الجمهورية" فإن الحريات الديمقراطية كانت كثيرة الاستعمال في موثيق وخطاب الاتجاه الاستقلالي إلى درجة تسمية تنظيمه في عام 1946 بـ "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" فما المقصود بهذين المبدئين آنذاك.

2- الحريات الديمقراطية كأسلوب للحكم.

قبل تناولنا لمضمون "الديمقراطية" في مختلف الموثيق علينا التنبيه إلى أنه قد وقع تحريف في بيان أول نوفمبر في نسخته العربية المترجمة عن الفرنسية الذي كتب بها أصلا، فتشير الترجمة إلى "ديمقراطية اجتماعية" بدل "ديمقراطية واجتماعية" ويمكن أن يرى البعض أن لا فرق في ذلك مادام أن هناك تيارا ديمقراطيا اجتماعيا سائدا في أوروبا ويتمثل فيما يسمى بـ "الأممية الثانية" التي ترفض دكتاتورية البروليتاريا، وترى إمكانية خدمة الكادحين بواسطة نظام ديمقراطي بورجوازي، ويمثل هذا الاتجاه في فرنسا آنذاك الفرع الفرنسي للأممية الدولية (الاشتراكيون)، لكن نستبعد هذا الطرح لأن هذا التيار كان من أشد أنصار الجزائر الفرنسية

آنذاك. ويبدو أن وراء الانتشار الواسع لهذه الترجمة المحرفة هم الذين كانوا وراء صياغة ميثاق طرابلس عام 1962 كمحاولة لإعطاء شرعية ثورية لهذا الميثاق الذي يحمل عنوان "من أجل ثورة ديموقراطية شعبية"، كما يختفي وراء هذا التحريف اتجاه إيديولوجي متأثر بالماركسية فأراد استبعاد الديمقراطية السياسية والإبقاء على الديمقراطية الاجتماعية التي أخذت في ميثاق طرابلس صياغة "الديمقراطية الشعبية" تيمنا بـ "الديمقراطيات الشعبية" في شرق أوروبا.

وبذلك أخذ جزء فقط من الديمقراطية التي وضعها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كأحد مبادئه الأساسية وأعطاهما مفهوما شاملا في عام 1951 حيث فسرها بـ "حكم الشعب بالشعب وإلى الشعب" وتشمل جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فعلى الصعيد السياسي "مشاركة الشعب بأكمله في حكم البلاد وتسيير شؤونه عموميا ومحليا ومراقبته الدائمة كي تحترم الحريات الأساسية" أما اجتماعيا فهدفنا "إقامة نظام عادل" وثقافيا "تنمية شخصية الشعب" والتشجيع على "إبراز العبقرية الشعبية وتنمية قدراته العقلية"⁽⁷⁾.

وعرفتها اللائحة العامة لمؤتمر MTLD عام 1953، بعد أن اعتبرنا كأساس أول للدولة الجزائرية المستقلة بالقول إن "الديمقراطية بالشعب وللشعب كمصدر للسيادة"⁽⁸⁾. وأشارت

المجاهد (عدد 59/1/15) إلى هذه المشاركة الشعبية بالقول "أن الإيديولوجية العنوية للجزائريين لها مفهوم للدولة تستلزم المشاركة في السلطة لكل الشرائح الاجتماعية سواء كانوا رجالاً أو نساء".

كما أورد المجاهد (عدد 12 (1957/11/15)) مقالا بعنوان "ثورة ديمقراطية" تشير إلى مفهوم آخر أقرب إلى مفهوم الديمقراطية الشعبية أو الاجتماعية، ويبدو أن كاتبه هو رضا مالك المتأثر بالطروحات اليسارية وبالأخص القانونية منها مثل الكثير من كتاب المجاهد بالنسخة الفرنسية آنذاك، والذين كانوا على اتصال واحتكاك دائم بفرانز فانون الذي كان يشارك في صياغة مقالات الصحيفة، ويقول صاحب مقال "ثورة ديمقراطية" إن هذه الثورة تستهدف "تحرير الأرض، السلطة الشعب، الأرض للفلاح، تصفية الاقتصاد الاستعماري وبناء اقتصادي مستقل، تحطيم البقايا الإقطاعية للقرون الوسطى".

ويدفعنا هذا القول إلى طرح مفهوم العدالة الاجتماعية أثناء الثورة وعلاقتها بالفكرة الاشتراكية وما المقصود بدولة "اجتماعية"، لكن قبل التطرق إلى ذلك علينا أن نخرج على مبدأ الحريات المرتبط بالديمقراطية ارتباطاً وثيقاً.

فقد شكك البعض في مبدأ "احترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني"، الذي ورد في بيان أول نوفمبر، فقالوا أنه

موجه إلى الأقلية الأوروبية كنوع من الضمانة لهم كي لا يعرفون أي تنازل تقدمه فرنسا، ويرى Monique Gadant على سبيل المثال لا الحصر أن هذا المبدأ يستحيل تنفيذه مع التركيز على المبادئ الإسلامية كإطار للدولة، وأن هذا معناه عدم ترك الحريات الفردية مفتوحة تماماً للمسلمين خاصة حرية المعتقد لهم⁽⁹⁾.

إن هذه الإشارة المبطنة لـ Gadant تحمل جزء من الحقيقة نوعاً ما، وهذا ما نستشفه من خلال تتبعنا لمفهوم الحريات في مختلف موثيق الحركة الوطنية عموماً والاتجاه الاستقلالي خصوصاً، حيث كثيراً ما طُلب بالحريات ليس كقناعة أكثر مما هو محاولة لإيجاد فضاء واسع لمواجهة القمع الاستعماري مما يوحي أنه بعد استرجاع الاستقلال فإنه بالإمكان أن يتم التضييق عليها.

لكن ما دام أن الحريات الفردية والجماعية هي جزء لا يتجزأ عن مبدأ الديمقراطية السياسية فإن أي مساس بها معناه التخلي عن مبدأ أساسي للديمقراطية، ويبدو أن الذين حاولوا تحريف بيان أول نوفمبر من خلال الإشارة إلى "ديمقراطية اجتماعية" بدل "ديمقراطية واجتماعية" كانوا يستهدفون هذا التضييق لأنهم لم يتمكنوا بفعل التأثير الستاليني المزج بين الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية التي اعتبرت من هذا الاتجاه كديمقراطية برجوازية تعطي حرية الاستغلال للبرجوازي والرأسمالي. فكانوا عاجزون عن طرح المسألة بشكل متوازن بين الفرد والمجتمع دون

تغليب طرف على الآخر وكأن بالإمكان استبدال الحرية بالخبز أو العكس.

وقد أشارت وثيقة لـ MTLD عام 1951 إلى ضرورة إقامة مؤسسات لحماية الحريات الأساسية لأن من أسس المبدأ الديمقراطي هو "المراقبة الدائمة كي تحترم الحريات الأساسية"⁽¹⁰⁾. لكن لم يتم تحديد هذه المؤسسات بفعل الضعف الفكري والإيديولوجي آنذاك.

ولا نعلم إن كان في خضم الكفاح ضد الاستعمار قد تنبعت الحركة الوطنية بكل تشكيلاتها مدى الارتباط القائم بين الحريات خاصة حرية التنظيم والنقد والتعبير بتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة وأن انعدام تلك الحريات يؤدي إلى بروز برجوازية بيروقراطية كما حدث في الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية في شرق أوروبا، وهذه الملاحظة تدفعنا إلى العودة إلى مبدأ العدالة الاجتماعية ومفهوم "الدولة الاجتماعية" الوارد في بيان أول نوفمبر.

3 - العدالة الاجتماعية.

يعتبر UDMA لفرحات عباس أول من استعمل عبارة "جمهورية ديمقراطية واجتماعية" وذلك في المشروع الذي اقترحه على البرلمان الفرنسي عام 1946 عند مناقشته مسألة وضع دستور خاص

للجزائر⁽¹¹⁾، ومادام مشروع UDMA قد التزم بالدستور الفرنسي لعام 1946 والذي كان يشبهه في الكثير من المبادئ والمواد، فإنه أضاف مصطلح "اجتماعية Social" بنفس المعنى الذي ورد به في الدستور الفرنسي ويقصد به تكفل الدولة بالضمان الاجتماعي وحماية الفئات المحرومة التي تزايد عددها بفعل تأثير الحرب العالمية الثانية في فرنسا آنذاك.

وقد نقل MTLD نفس عبارة "جمهورية ديمقراطية واجتماعية" في المواثيق الصادرة عن المؤتمر الثاني للحزب عام 1953، وقد فسر بأنه "الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية" والتي تتحقق بـ "ترقية المستوى العام للمعيشة بواسطة الرخاء الاقتصادي والتوزيع العادل للدخل الوطني بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية"⁽¹²⁾.

ولم يكن المقصود بالمبدأ "الاجتماعي" فكرة "الاشتراكية" التي دخلت إلى المواثيق الجزائرية في أواخر سنوات الثورة وبالضبط في ميثاق طرابلس الذي كان من صياغة مجموعة قريبة من اليسار، ورغم ذلك فلم يكن بالإمكان إعطائها مفهوماً ماركسياً لأن الشيوعية كانت مرفوضة تماماً، فحتى ولو أن بعض المقالات في المجاهد كانت معجبة بالتجارب الصينية واليوغسلافية والكوبية وحتى الغينية⁽¹³⁾ إلا أنه ليس معناه قبول الشيوعية لأنها "لا تمثل لدينا حلاً فهي ليست إيديولوجيتنا، وقبولنا مساعدة شيوعية ليس معناه فتح الأبواب للإيديولوجية الشيوعية"⁽¹⁴⁾.

ونشير إلى عدم استعمال الاتجاه الاستقلالي لمصطلح "الاشتراكية" في كل موثيقه الصادرة منذ نجم شمال إفريقيا مروراً بحزب الشعب ووصولاً إلى MTLD، أما أثناء الثورة فقد استعمل مرة واحدة على لسان العربي بن مهيدي في مقالة له في المجاهد أين أشار إلى أهداف الثورة بالقول أن "الشعب الجزائري يحمل السلاح مرة أخرى لطرد المحتل الامبريالي والحصول على شكل للحكم هو الجمهورية الديمقراطية والاجتماعية ومن أجل نظام اشتراكي يتضمن بشكل خاص إصلاحات زراعية عميقة وثورية في سبيل حياة معنوية ومادية لائقة"⁽¹⁵⁾.

لم يكن يقصد بن مهيدي من استعماله مصطلح "الاشتراكية" تفسير مفهوم المبدأ "الاجتماعي" الوارد في بيان أول نوفمبر، ونعتقد أنه كان واقع تحت تأثير موضة جديدة في العالم العربي آنذاك أين كانت ترفع شعارات "الاشتراكية العربية" تارة و"الاشتراكية الإسلامية" تارة أخرى خاصة بعد قيام الثورة المصرية عام 1952، خاصة إذا علمنا أن بن مهيدي قد زار مصر قبل كتابته هذه المقالة، كما يمكن أن تكون هذه الإشارة البنمهيديّة تدخل ضمن محاولات كتابات المجاهد التي تستهدف اكتساب اليسار الأوروبي إلى جانب الثورة الجزائرية، ونشير إلى أن جزء من هذا اليسار كان يعتقد أن الثورة الجزائرية ذات ميولات ماركسية لأنه كان عاجز

على فهم مصطلح الثورة خارج المفهوم الماركسي لها لأنه عادة ما يعتقد أنه مصطلح خاص بالماركسيين فقط.

ولم يتكرر مصطلح "الاشتراكية" بتاتا في مقالات المجاهد ولا مواثيق الثورة باستثناء برنامج طرابلس، فعندما سئل بن طوبال من أحد الإطارات عن مستقبل النظام الاشتراكي في الجزائر رد عليه بالحرف الواحد "لا نقول أن الجزائر ستكون اشتراكية لكن ستكون اجتماعية" وأن مستقبل البلاد لا يمكن أن يتحدد إلا "بواسطة مجلس منتخب"⁽¹⁶⁾، أي أنه عاد إلى الفكرة الأصلية للاتجاه الاستقلالي الذي كان يدعو منذ الثلاثينات إلى "برلمان جزائري" تارة و"جمعية تأسيسية سيده ومنتخبة" تارة أخرى هدفه تحديد مستقبل البلاد.

ولا يفوتنا الحديث عن المبدأ الاجتماعي للثورة دون الإشارة إلى بروز فكرة "الإصلاح الزراعي" بقوة في كتابات المجاهد ومختلف المواثيق، فقد أشارت وثيقة الصومام إلى المشاركة الواسعة للفلاحين في الثورة حيث يمثلون "النسبة الغالبة ضمن المجاهدين والمسبلين في جيش التحرير الوطني" وأن هؤلاء مقتنعون أن "الإصلاح الزراعي الحقيقي كحل وطني لبؤس الريف غير منفصل عن التحطيم الكلي للنظام الاستعماري".

إن هناك إجماع حول فكرة الإصلاح الزراعي لدى أغلب التوجهات السائدة آنذاك بحكم أن الفلاح هو المتضرر الأكبر من

النظام الاستعماري، فما فتأ مثلاً فرحات عباس يدعو إلى إصلاح زراعي وخدمة الريف منذ الثلاثينات، ونجد نفس الأمر لدى الاتجاه الاستقلالي. إن التركيز على الإصلاح الزراعي كان نابعا من الواقع الاقتصادي الاستعماري حيث نهبت أراضي الفلاحين الذين تحولوا إلى مجرد خماسين لدى المعمر، كما أن الفكرة هي تعبير عن مصلحة الفلاح وسكان الأرياف الذين يشكلون القاعدة الاجتماعية الرئيسية للثورة خاصة داخل جيش التحرير الوطني، مما دفع فرانز فانون إلى محاولة التنظير لفكرة "ثورة فلاحية" في كتابه "معذبو الأرض"⁽¹⁷⁾.

وما دام أن التركيز على الإصلاح الزراعي والفلاح كان يهدف للتناسق والانسجام مع القاعدة الاجتماعية للثورة، فإننا نسجل نفس الملاحظة بالنسبة لمكانة الإسلام في مختلف المواثيق والكتابات الرسمية لأن الريف والفلاح عموماً شديد التدين عكس البرجوازية المدنية. وكان بإمكان أن يكون صائغو تلك المقالات لا يولون للدين مكانة في فكرهم وحياتهم لكن مصالح الثورة تتطلب الالتزام الديني فكراً وسلوكاً مما يجعلنا نتساءل عن مفهوم "ضمن إطار المبادئ الإسلامية" الوارد في بيان أول نوفمبر.

4 - مبادئ الإسلام كإطار للدولة :

يسود نقاش وخلاف حول مبدأ "ضمن إطار المبادئ الإسلامية" الذي ورد في بيان اول نوفمبر رغم وضوحه، واستهدف الذين أثاروا النقاش حوله إدخال الغموض تمهيدا لإبعاده فيما بعد، وهو نفس الأمر الذي وقع لمبدأ "الديمقراطية السياسية" الذي سبق وأن أشرنا إليه. فقد قال بعض المعادين لهذا المبدأ أن المقصود به هو فقط أن يحظى الدين الإسلامي بالاحترام، لكن هذا الطرح غير منطقي لأنه من غير المعقول أن يطالب مسلم من مسلم آخر احترام الدين الإسلامي مادام أن الإسلام ذاته يفرض على المسلم احترام الأديان الأخرى فما بالنا بالإسلام. وذهب البعض الآخر إلى القول أن وثيقة الصومام قد تخلت عن هذا المبدأ وأعادت النظر فيه، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر نذكر محمد حربي وخلفة معمري ودانيال تيمسيت⁽¹⁸⁾. ويستند هؤلاء في طرحهم على ما ورد في وثيقة الصومام على أن الثورة "ليست حربا دينية" وهدفها هو "إقامة دولة جزائرية على شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية وليس إقامة ملكية أو ثيوقراطية".

وما غاب عن هؤلاء هو أن هذا الكلام كان موجها إلى الرأي العام الغربي أكثر مما كان موجها إلى الداخل كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك في بداية دراستنا، ونشير إلى أن ما ورد في وثيقة الصومام والعديد من مقالات المجاهد من تجاهل لهذا المبدأ ليس

معناه التخلي عنه بل يعود إلى الخوف من استغلال فرنسا لذلك وتأليب الرأي العام الغربي على الثورة الجزائرية وإثبات تهمتها للمجاهدين بأنهم "متعصبين دينيين"، وكانت هذه الفكرة توضع دائما في ذهن قيادة الثورة بل حتى لدى الاتجاه الاستقلالي من قبل كما سنرى فيما بعد.

وللاستدلال على ما نقوله هو مثلا عندما وقع الاختيار على عنوان للسان حال جبهة التحرير الوطني، وتم اقتراح ثلاث عناوين "المكافح" و"الجزائري" و"المجاهد" ووقع اختيار عبان رمضان على العنوان الأخير لأنه اقرب إلى الشعب حسب قول عبان لزملائه ثم أضاف أما الغرب فيكفي إقناعه بافتتاحية كي لا تستغل فرنسا ذلك واتهامنا بالتعصب الديني⁽¹⁹⁾، فقام عبان بذلك فعلا في افتتاحية العدد الأول الصادر في جوان 1956 وشرح مصطلح "المجاهد" ب"كل جهد يقوم به الفرد ضد النظام الاستعماري في أي وقت كان".

وقد وقع نفس الإشكال تقريبا في المؤتمر الثاني لـ MTLD عام 1953 حيث طرح البعض فكرة "جمهورية إسلامية" حسب عبد الرحمان ابن العقون وابن يوسف بن خدة، لكن أقنعتهم بعض الشخصيات الدينية بالتخلي عن الفكرة لأن ذلك يسمح بإعطاء سلاح لفرنسا فتثير الغرب المسيحي ضد الجزائر وتحويل حربها

ضد الجزائريين إلى حرب صليبية ، وتم الاتفاق في الأخير على عبارة "جمهورية جزائرية ديموقراطية واجتماعية في نطاق المبادئ الإسلامية" وهي نفس عبارة أول نوفمبر تقريبا⁽²⁰⁾.

وما غاب عن الذين يستندون على ما ورد في وثيقة الصومام وفهموه أنه تخلي عن المبادئ الإسلامية ، أن ذلك القول لا يناقض البيان الذي لم يقل بدولة ثيوقراطية يحكمها رجال الدين الذين لا وجود لهم في الإسلام أصلا بل قال البيان بالممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار مبادئ الإسلام العامة التي أجمع عليها المسلمون والمعروفة بوضوح لدى الجميع ، وأن العمل في هذا الإطار لا يمنع من استيراد أي تجربة في الحكم أو الاقتصاد أو المجتمع أو منظومة قانونية ما دام لا تناقض تلك المبادئ العامة للإسلام ، ويعتقد أن ما ورد في بيان أول نوفمبر قد فتح أبواب واسعة للجميع كما انه لا يناقض مبدأ الديمقراطية لأنه بإمكان أي توجه إيديولوجي أن يجد مكانته في هذا الإطار الإسلامي بما فيه الماركسيين ما دام يدعون إلى العدالة الاجتماعية وخدمة الكادحين شريطة التخلي عن دعوتهم للإلحاد مثلا.

وأكثر من هذا فإن العمل في إطار المبادئ الإسلامية يختلف عن القول بالانطلاق من الإسلام في كل شيء لأن هذا الأخير معناه البحث عن مختلف الحلول الدنيوية في الإسلام عادة ما يفرض العودة إلى التراث الفقهي مما يضيق نوعا ما على الإنسان المعاصر ،

أما القول بـ "إطار المبادئ الإسلامية" فمعناه ترك الباب مفتوحا على مصراعيه لكل اجتهادا أو الاستعانة بأفكار وتجارب الدول الأخرى شريطة عدم تناقضها مع المبادئ والأصول العامة ومقاصد الإسلام، ويبدو أن هذه الفكرة هي تعبير صادق على قول رسول الله (ص) "الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها أخذ بها"، ويمكن اعتبار هذا المبدأ الوارد في البيان إعادة فتح لباب الاجتهاد الذي اغلق في العصور العباسية.

يتبين لنا من الدراسة المتأنية لإيديولوجية الثورة ومختلف الممارسات أثناءها أن مبادئ الإسلام كانت تحظى بمكانة خاصة رغم الوضع في الحسبان عدم إثارة الغرب المسيحي كما سبق وشرحنا ذلك⁽²¹⁾. وتعود هذه المكانة إلى اعتبار الإسلام أداة تحريك للجماهير خاصة الفلاحية منها وأن أي مساس بمبادئ الإسلام كان بمقدوره أن يحطم كل ما بنته الثورة ويفقدها الدعم خاصة وأن قاعدتها اجتماعية فلاحية معروفة بمحافظتها وتدينها الشديد، كما لا ننسى أن الإسلام يمثل القلعة الذي تحطمت عنده كل محاولات المسخ والدمج الاستعماري لأكثر من قرن وربع، كما كان يمثل العنصر الأساسي في الشخصية الوطنية مقارنة بالعناصر الأخرى كما سنرى الآن.

5-أبعاد الهوية ودوائر الانتماء الثلاث في بيان أول نوفمبر :

استهدف صناع الثورة في بيان أول نوفمبر " تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي". فهذه النقطة تحدد بوضوح هدف قديم للاتجاه الاستقلالي وهو تحقيق وحدة المغرب العربي الذي ما فتئ يدعوا إليه منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا عام 1926، كما أن هذا الهدف دعا إليه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عند تأسيسه فهو أحد مبادئه الأساسية.

فقد حددت هذه العبارات ثلاث دوائر للانتماء الجزائري وهي الدائرة المغاربية ثم الدائرة العربية ثم الدائرة الإسلامية، ونلاحظ اختلاف هذه الدوائر الثلاث عن الدوائر التي حددها عبد الناصر مثلا للانتماء المصري في كتابه "فلسفة الثورة" والتي تتمثل في الدوائر العربية ثم الإفريقية ثم الإسلامية. والملاحظة التي نسجلها هامة جدا لأنها في الوقت الذي حدد فيه عبد الناصر الدائرة الإفريقية قابلها البيان بالدائرة المغاربية كدائرة أولى مما يعني أن أبعاد الهوية للجزائر تختلف عن مصر، وحددها في ثلاثة أبعاد المغاربية والعربية والإسلامية.

يمكن أن يتساءل الباحث أين هو البعد الأمازيغي في الوثيقة، فنجيب أنه من غير المعقول آنذاك طرح المسألة البربرية في إطار الصراع مع الاستعمار الفرنسي خوفا من استغلال فرنسا ذلك لضرب وحدة الشعب الجزائري، كما أن بعض رجالات الحركة

الوطنية كانوا ينظرون بارتياح إلى المسألة ويعتبرونها من وضع الاستعمار الفرنسي في إطار سياسة "فرق تسد"، لكن هذا لا يعني أن عدم طرحها في البيان صراحة هو عدم الاعتراف بها بل كان الكثير من صناع الثورة ومناضلي الاتجاه الاستقلالي يريدون تأجيل الطرح إلى ما بعد استرجاع الاستقلال، وهذا ما تبين لنا من خلال ما قاله عبان رمضان على سبيل المثال لا الحصر أثناء الأزمة البربرية عام 1949 للمناضلين بشلغوم العيد "أن البث في المسألة سيتم بعد طرد الاستعمار الفرنسي، ولتحقيق ذلك يجب الحفاظ على وحدة الصف وعدم إعطاء فرصة لضرب حركتنا"⁽²²⁾. فكان تأجيل طرح المسألة موقفا تكتيكيا فقط لدى الكثير من قيادي الثورة كعبان رمضان وآيت احمد وكريم بلقاسم وديدوش مراد وغيرهم. ويتبين لنا من خلال قراءة عميقة للبيان أن هناك حل توفيقى للمسألة البربرية لدى صناع الثورة وذلك من خلال التركيز على الشمال الإفريقي أو المغربي والدعوة لوحده بدل الدعوة إلى وحدة عربية مثلا، ويعود ذلك إلى الرغبة في الإشعار أن الشمال الإفريقي له خصوصيات تميزه عن المشرق العربي وتتمثل في البعد والثقافة البربرية التي تركت بصماتها على الهوية والثقافة المغاربية عموما ولهذا فإن هذا البعد المغربي يجب أن يكون في الإطار الحضاري العربي الإسلامي ويتناسق معه وليس مرتبطا بالمتوسطية كما أراده

الاستعمار الفرنسي كي يكون عامل تفرقة بدل أن يكون عامل وحدة وتكامل مع امتداده وعمقه الطبيعي وهو العالم العربي و الإسلامي.

ويشبه هذا الطرح المغربي للبيان نفس طرح علال الفاسي في المغرب الأقصى وكذلك المفكر الجزائري علي الحمامي الذي عمل بمختلف كتاباته من أجل التنظير لهذه الخصوصية المغربية قبل وفاته عام 1949⁽²³⁾.

ونلاحظ من خلال ما سبق أن البعد الأمازيغي قد وقع له نفس ما حدث لمبدأ "الجمهورية" الذي لم يرد في البيان، فكان ضحية الظرف الاستعماري ولو لم يكن هذا الظرف لامكن لصناع الثورة إيراده خاصة بعد خلافهم مع مصالي وأنصاره الذين كانوا وراء رفض طرح المسألة بتاتا ووظفو الأزمة البربرية لتصفية النشطين في MTLD وعلى رأسهم لمن دباغين⁽²⁴⁾. ونتساءل في الأخير بعد ما وردنا مبادئ الدولة الوطنية من خلال بيان أول نوفمبر هل من حق صناع الثورة الأوائل أخذ مكان الشعب وهو صاحب السيادة لتحديد معالم دولته المستقبلية؟ ويدفعنا هذا إلى تناول مبدأ السيادة في البيان ومفهومه.

6 - مبدأ السيادة في بيان أول نوفمبر :

تبين القراءة السطحية لبيان أول نوفمبر أنه لا يحتوي على أي إشارة إلى مبدأ "سيادة الأمة" الذي هو أحد أسس الديمقراطية،

ونجد فيه إشارة إلى "سيادة الدولة" بمعنى سيادتها السياسية والاقتصادية والثقافية أي الاستقلال التام. لكن المتمعن الدقيق والقراءة تحت السطور للبيان يبرز مبدأ "سيادة الأمة" مادام صائغوا البيان ومؤسسو جبهة التحرير الوطني عام 1954 قد تركوا للشعب مسألة الحكم على عملهم من خلال أول جملة في البيان الموجه إلى الشعب والتي تقول "أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا"، ومعناه أن للشعب والأمة السيادة التامة في الحكم على أعمالهم وأفعالهم وما قاموا به، وإليه يعود القرار الأخير بقبول أو رفض ما اقترح عليه، وذلك أما بدعم الثورة أو التخلي عنها ويعتبر اختيار الموقف نوع من الاستفتاء الشعبي بشكل آخر لان الظروف آنذاك تتطلب هذا الأسلوب.

لكن بعد استرجاع الاستقلال فإن سيادة الأمة وسلطة الشعب تمارس بواسطة الاقتراع العام. وما دام أول عملية في قيام أي دولة هو انتخاب مجلس تأسيسي ممثل لمختلف شرائح الأمة والذي يقوم بدوره بمهمة وضع أول لينة للدولة وهو الدستور الذي يحدد نظامها وأسسها. وأن تطبيق هذا الأسلوب المعبر عن سيادة الأمة هو الوفاء لأحد المبادئ الأساسية للاتجاه الاستقلالي وهو "الجمعية التأسيسية السيدة المنتخبة" والذي عرفها MTLD عام 1947 بالقول "أن جمعية تأسيسية جزائرية سيدة ومنتخبة من كل الجزائريين لها الحق

الكامل في تحقيق النظام السياسي والاقتصادي و الاجتماعي للجزائر ولأن الشعب الجزائري يطالب قبل كل شيء في وضع دستور" (25).

كان من المفروض الاستناد على هذا المبدأ الأخير الذي يسمح بوضع دستور دائم للدولة الجزائرية يستند على بيان أول نوفمبر كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية التي وضعت دستورها بناء على المبادئ الواردة في بيان الاستقلال عام 1776 والذي مازال ساري المفعول إلى حد اليوم، أو كما تفعل فرنسا دائما عند وضع أي دستور لجمهورية جديدة والذي يجب أن يكون وفيها لمبادئ ثورتها عام 1789.

ونشير إلى أن هذه المبادئ التي استخلصناها من وثيقة بيان أول نوفمبر كانت تلقى إجماع أغلب التيارات السياسية السائدة في البلاد، وكان بإمكان أن تجد كل القوى الإيديولوجية والاجتماعية نفسها في هذا البيان، ويمكن أن تختلف فقط في أولويات وترتيب تلك المبادئ فمثلا بإمكان الماركسيين التركيز على المبدأ الاجتماعي وأصحاب المرجعية في الإسلام على مبادئ الإسلام وأصحاب التوجه الليبرالي على الحريات الفردية والعامّة مع عدم مساس أي تيار بالمبادئ الأخرى التي حددها بيان أول نوفمبر

الهوامش

- 1 - الذين صاغوا برنامج طرابلس هم : مصطفى لشرف ومحمد حربي عبد المالك تمام ورضا مالك وأحمد بن بللة
- 2 - لم تكن النسخة العربية أو الفرنسية ترجمة حرفية عن الأخرى بل يلاحظ اختلاف في المضمون بينهما باستثناء النصوص الرسمية
- 3 -لمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919 - 1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1998 ص 136
- 4 - أنظر مثلا نداء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري إلى تأسيس جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية في نوفمبر 1953 في
C. Collot et J.R Henry, Le Mouvement National Algérien – Textes 1912-1954, Ed OPU Alger 1978 P 323.
- 5 -خطاب مزغنة في المؤتمر الثاني للحزب عام 1953 ، والذي نشره يحي بوعزيز في إيديولوجية الحركة الوطنية من خلال ثلاث وثائق، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1985 ص ص 97-98.
- 6- La Voix des Humbles أنظر في ذلك مثلا الكتابات الواردة في التي كانت تصدر في الجزائر منذ عام 1922 حتى 1939
- 7-أنظر وثيقة لـ MTLD بعنوان "المعالم الرئيسية لنضال الحركة الوطنية الجزائرية" التي صدرت في ديسمبر 1951 في -8- Collot, Op-cit, Ibid p304 أنظر لائحة المؤتمر الثاني لـ MTLD في Ibid p314
- 9-Monique Gadant, Islam et Nationalisme en Algérie, Ed L'Harmattan Paris 1988.
- 10-Collot, Op-cit, Ibid p 304.
- 11 -أنظر مشروع الدستور في Ibid 247-260 p p
- 12-Ibid 314 p.
- 13 El-Modjahid n° 68 (05/08/1960) et n° 43 (08/06/1959) . : أنظر مثلا -
- 14- El-Modjahid n° 41 (10/05/1959).
- 15-El-Modjahid n° 02 Année 1956.
- 16-Mohammed Harbi, Archives de la Révolution Algérienne, Ed Jeune Afrique Paris 1985 p297.
- 17-Franz Fanone, Damnés de la Terre, ENAG-ed Alger 1985 .

18-Mohammed Harbi, FLN : Mirages et Réalités, Ed Naqd-Enal Alger 1993 p p 170-174. _Khalfa Maameri, Abane Ramdane – Héros de la Guerre d'Algérie, Ed Rahma Alger 1985 p p 198-201 Daniel Timsit, Algérie – Récit Anachronique, Ed Bouchene Alger 1998 p p45-46.

19-Yves Courrer, la Guerre d'Algérie – le Temps des Léopards, Ed Livre de Poche Paris 1969 p 402

20- Benyoucef Benkhedda, Les Origines de 1^{er} Novembre, Ed Dahlab Alger 1988 p 222.

عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي والسياسي ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب
الجزائر 1985 ص 375.

21 - أنظر مقالات المجاهد وكذلك _Gadant, Op-cit, Ibid_ وكذلك le Amar

Ouzegane Meilleur combat, ed juliard Paris 1962

Maameri Op-cit, Ibid p 60.نقلا.

23- Alyl El Hamamy, Idriss Ed Enal Alger 1988 أنظر

24 - أنظر كتابنا الموجود تحت الطبع "دعاة البربرية في مواجهة السلطة" أين طرحنا

قراءة جديدة للأزمة البربرية عام 1949.

25-Nation Algérienne n° 11 (Juin 1947)